

نظام الحوافز ودوره في تحسين الأداء المالي -دراسة حالة مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية
«MEI/Spa» فرع سونلغاز بالمسيلة

*The Incentive System And Its Role In Improving Financial Performance - A Case Study Of
The Industrial Equipment Maintenance Institution «MEI/Spa» Sonelgaz Branch In M'sila*

أمال سحنون^{1*}

Amel SAHNOUNE ^{1*}

¹ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، amel.sahnoun@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2024-10-20 تاريخ القبول: 2025-02-06 تاريخ النشر: 2025-03-30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال مؤشرات قياسه وهي النسب المالية ومؤشرات المردودية، وللوصول إلى هذا الهدف تم عمل دراسة تطبيقية على مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية وهي "مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية" «MEI/Spa» فرع سونلغاز بالمسيلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019، معتمدين في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن للحوافز دور فعال في رفع الطاقة الإنتاجية وتحسين الأداء التشغيلي وبالتالي تحسين الأداء المالي على المديين المتوسط والطويل هذا من جهة، ومن جهة أخرى يظهر التحليل الأفقي للكشوف المالية أن زيادة الحوافز الممنوحة للعاملين في علاقة طردية مع مؤشرات قياس الأداء المالي وتحسينه، أي أن للحوافز دور فعال في تحسين الأداء المالي، واقترحت الباحثة مجموعة توصيات أهمها الاهتمام أكثر بالحوافز المعنوية مقارنة بالحوافز المادية وتطوير نموذج متكامل لقياس الأداء يتلاءم وخصوصية المؤسسة.

كلمات مفتاحية: الحوافز، قياس الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، مؤشرات قياس الأداء المالي.

تصنيفات JEL: G30، G32.

Abstract:

This study aimed at highlighting the role played by the incentive system in improving the financial performance of the economic institution through its measurement indicators, namely financial ratios and productivity indicators. To reach this goal, an applied study was conducted on an economic institution, namely 'Industrial Equipment Maintenance Institution' 'MEI/Spa', Sonelgaz branch in M'sila during the period from 2015 to 2019, using the descriptive-analytical approach in this study.

This study concluded that incentives have an effective role in raising productive capacity and improving operational performance and thus improving financial performance in the medium and long term. On the other hand, the horizontal analysis of financial statements shows that the increase in incentives granted to employees has a direct relationship with the indicators of measuring and improving financial performance, i.e. incentives have an effective role in improving financial performance, and the researcher proposed a set of recommendations, the most important of which are paying more attention to moral incentives than material incentives and developing an integrated performance measurement model appropriate to the specificity of the institution.

Keywords: bonuses - financial performance measurement - financial performance evaluation - financial performance measurement indicators.

Jel Classification Codes: G30, G32.

1. مقدمة:

تعمل إدارة المؤسسة جاهدة للوصول إلى تحقيق أهدافها من خلال توظيف مواردها وكافة إمكانياتها المتوفرة لتحقيق ذلك، حيث يعتبر المورد البشري أساس الاستمرارية والنجاح، والعنصر المتغير دوماً الذي يعتمد عليه في مواجهة المنافسة في السوق، ولإدراك إدارة المؤسسة أهمية هذا العنصر سعت إلى التأثير على متطلباته ومخاوفه واستيعاب توقعاته من خلال تقديمها لمجموعة من الحوافز التي تلبي احتياجاته المنعكسة إيجاباً على أدائها المالي الذي تسعى المؤسسة دوماً إلى تعظيمه.

فالمؤسسات تحاول تعظيم أرباحها وتحسين أدائها المالي والبقاء والاستمرار في السوق ومن بين العوامل التي تحقق ذلك دراسة سلوك العاملين وكيفية التأثير عليهم بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة ولائهم ورضاهم، وهذا من خلال تلبية متطلباتهم لترشيد مجهوداتهم بما يخدم أهداف المؤسسة ويتمشى مع رغباتهم وأهدافهم الذاتية.

مما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

1.1. الإشكالية: ما مدى تأثير نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية «MEI/Spa»؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

هل يوجد نظام حوافز فعال في مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية «MEI/Spa»؟
 ما هو مستوى الأداء المالي لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية «MEI/Spa» خلال فترة الدراسة (2015-2019)؟

ما أثر استخدام الحوافز في تحسين الأداء المالي في مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية «MEI/Spa»؟

2.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكال المشار إليه آنفاً، تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:
 يساهم نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية «MEI/Spa»

3.1. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث أساساً إلى معرفة الدور الذي تلعبه الحوافز في تحسين الأداء المالي، حيث يتفرع هذا الهدف إلى:

تقديم إطار نظري على متغيرات الدراسة (نظام الحوافز، الأداء المالي)؛
 التعرف على أنواع الحوافز المطبقة في المؤسسة محل الدراسة؛
 تقييم نظام الحوافز المطبق في المؤسسة محل الدراسة؛
 التعرف على مدى تأثير الحوافز سواء كانت مادية أو معنوية على تحسين الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة.

4.1. منهج الدراسة:

بغية الإحاطة بجوانب الموضوع نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في بناء الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج المقارن لمقارنة النتائج المتوصل إليها وكذا المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب في وصف وتحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من طرف مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية «MEI/Spa» واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات والمقترحات.

5.1. دراسات سابقة.

كـ علي سعدون عبد الله الخزعلي وآخرون، دور الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين، بحث منشور بجامعة القادسية، العراق، 2017، استهدف هذا البحث دراسة مدى تأثير الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء الأفراد العاملين بمؤسسة خطوط الأنابيب النفطية، أظهرت نتائج الدراسة إلى أن للحوافز دورا كبيرا في نجاح المؤسسات واستمرارها، كما هدف البحث إلى أن للحوافز المادية تأثير أكبر من الحوافز المعنوية في تحسين الأداء.

كـ بشير بن عيشي، عقبة قطاف، دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، تهدف هذه الدراسة إلى أن الهدف الرئيسي من تقييم أداء المؤسسات هو تحسينه وتعظيم ثروة المساهمين بما يضمن للمؤسسات الاستمرار والبقاء في دنيا الأعمال، في حين نجد بالمقابل أن الهدف من تطبيق مبادئ وآليات حوكمة المؤسسات هو الاستفادة من مزاياها بغية حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، لذلك فإن الهدف من هذا البحث هو معرفة دور الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أنه يكون للحوكمة دور في تحسين أداء المؤسسات وحماية حقوق جميع أصحاب المصالح إذا التزم جميع الأعضاء بأداء المهام الموكلة إليهم بكل نزاهة ومصادقية.

كـ صالح محرز، فعالية نظام الحوافز في تحسين أداء المورد البشري في المؤسسات الصناعية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة إسمنت تبسة -، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد العاشر، الجزائر، 2016، هدفت هذه الدراسة إلى السعي للاطلاع على الحوافز المادية ودورها في تحسين مستوى أداء المورد البشري في المؤسسة محل الدراسة من خلال الوصول إلى جملة من الأهداف تتمثل في الوقوف على مستوى أداء المورد البشري والتعرف على وظيفة أساسية من وظائف المؤسسة وهي التحفيز والنظريات المفسرة لها وكيفية إعدادها، وإزالة الغموض على مفهوم الأداء والعوامل المؤثرة فيه وكيفية تقييمه، توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر لفعالية نظام الحوافز المادية في تحسين أداء العاملين في مؤسسة إسمنت تبسة، وهذا يدل على عدم نجاعة نظام الحوافز في المؤسسة محل الدراسة لتحقيق أهدافه في رفع وتحسين الأداء لعمالها بالدرجة الأولى وأداء المؤسسة ككل بالدرجة الثانية.

6.1. هيكل الدراسة:

تبعاً للأهداف المتوخاة من البحث ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والإحاطة بتساؤلاتها الفرعية، تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور مترابطة ومتكاملة، منها محورين خصصا للجانب النظري للموضوع ومحور عني بجانبه التطبيقي، وتم تقسيم محاور الدراسة إلى:

المحور الأول: الإطار النظري لنظام الحوافز.

المحور الثاني: أساسيات حول الأداء المالي.

المحور الثالث: دراسة تطبيقية لقياس وتقييم الأداء المالي قبل وبعد تقديم الحوافز لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية «MEI/Spa» بالمسيلة خلال الفترة (2015-2019).

2. الإطار النظري لنظام الحوافز:

1.2. مفهوم الحوافز وأهميتها:

أ. مفهوم الحوافز:

- لغة: من الفعل حفز يقال حفزه حفزاً، أي دفعه من خلفه، ويقال حفزه على الأمر أي حثه عليه. (عامر أبو شندي سعد، 2015، صفحة 142)

أو هي الدافع والباعث الذي يدفع الإنسان ويحثه على القيام بعمل ما. (الشريم أحمد علي محمد، 2017، صفحة 130)

- اصطلاحاً: فقد تعددت وتنوعت التعريفات المتعلقة بالحوافز، نذكر منها ما يلي:

• الحوافز هي مجموعة الوسائل والسياسات التي تكيف وتصمم لجذب الفرد نحو أداء المهام المعهودة إليه بالشكل الذي ينسجم مع تحقيق أهداف المؤسسة، مادامت تؤدي بالنهاية إلى تحقيق أهدافه الذاتية وتلبية حاجاته إلى المستوى المطلوب. (الحميري عباس، العزاوي نجم وأرزوقي القرشي، 2015، صفحة 294)

• تعريف إجرائي: الحوافز هي مجموعة الوسائل والأساليب التي تستخدمها الإدارة لرفع كفاءة الموارد البشرية في المؤسسة من خلال تحقيق رغباتهم مما يؤدي إلى تحسين أدائهم وتحقيق أهداف المؤسسة.

ب. أهمية الحوافز:

تسهم الحوافز في تحقيق نتائج إيجابية سواء على مستوى المؤسسة أو الجماعات تتمثل في:

(بشار يزيد الوليد، 2009، الصفحات 142-143)

- أهمية الحوافز على مستوى الجماعات.

• تشجيع المنافسة فيما بين أفراد الجماعة وإثارة حماس الجماعات؛

• زيادة روح المشاركة والتعاون؛

- أهمية الحوافز على مستوى المؤسسة.

• التأقلم مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية؛

• تهيئة المناخ التنظيمي الملائم.

2.2. مكونات نظام الحوافز: يوجد عدد من المكونات المؤثرة في جدوى أي مدخل معين للتحفيز، والمكونات الرئيسية لمنظومة التحفيز هي ثلاثة: الفرد، الوظيفة، موقف العمل. (الشماع خليل محمد، 2016، صفحة 233)

وهناك من يذهب إلى القول بأن منظومة التحفيز تتألف من خمسة مكونات أساسية فإضافة إلى ما سبق من مكونات تشكل المؤسسة والبيئة مكونين آخرين، فالوظيفة والفرد يوجدان في المؤسسة التي تعمل في بيئة تتأثر بها وتؤثر عليها نسبيا، كما أن هذه المكونات الخمسة في تفاعل مستمر لغرض تحقيق الموائمة، وتعتمد عملية توجيه منظومة التحفيز على فلسفة المؤسسة وقيمها والمبادئ التي تستند إليها في أهداف عملية التحفيز. (عبد الرحيم مطر الهيتي خالد، 2005، الصفحات 258-260)

3.2. مراحل تصميم نظام الحوافز: يشمل تصميم نظام الحوافز العديد من الخطوات التي يجب أن يمر بها لتحقيق الغاية المرجوة منه، فهي ليست ثابتة ومحددة وإنما هي خطوات قابلة للتعديل والإضافة عليها بالشكل الذي تراه المؤسسة مناسبة لها.

ويمكن تلخيص مراحل تصميم نظام الحوافز كما يلي: تحديد هدف النظام، دراسة الأداء، تحديد ميزانية الحوافز، وضع إجراءات نظام الحوافز. (ماهر أحمد، 2013، صفحة 368)

3. أساسيات حول الأداء المالي:

1.3. ماهية الأداء المالي:

قبل التطرق لمفهوم الأداء المالي يجب الإحاطة أولا بمفهوم الأداء.

أ. **مفهوم الأداء:** الأداء مفهوم متعدد الأوجه في علوم التسيير، وكلمة أداء مشتقة من الكلمة الفرنسية القديمة (performer) التي كانت تعني في القرن الثالث عشر (الإنجاز والتنفيذ)، وفي القرن الخامس عشر تظهر باللغة الإنجليزية مع الفعل (to perform) بمعنى إنجاز عملية أو مهمة مع النتائج المترتبة عليها والنجاح الذي يمكن أن ينسب إليها. (MÉBARKA Abdelli, 2018, p. 635)

ب. **مفهوم الأداء المالي:** يمثل الأداء المالي محورا مركزيا لمعرفة فشل ونجاح المؤسسة في خططها وقراراتها الاستثمارية، ومن هنا برزت الأهمية الإدارية للأداء المالي من خلال حجم الاهتمام المميز والكبير من قبل الإدارات بالأداء ونتائجه، والتحولت التي تجري في هذه المؤسسات اعتمادا على نتائج الأداء.

ومما سبق فإن الأداء المالي:

وسيلة للتعرف على المستوى المالي في مؤسسة ما في لحظة معينة أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في زمن محدد ومدة معينة. (الخطيب محمد محمود، 2010، صفحة 45)

كما يعرف الأداء المالي على أنه: "مدى قدرة المؤسسة على تقليص تكاليفها ورفع إيراداتها بغية الوفاء بالتزاماتها، وبه تكون قد حققت أهدافها المالية". (بوطورة فاطمة الزهراء، رقام ليندة، 2020، صفحة 196)

ب. **أهمية الأداء المالي:** تظهر أهمية الأداء المالي بشكلين، أولاً بشكل عام وله علاقة بالأطراف ذات الصلة الذين لهم مصالح مالية في المؤسسة بتحديد نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لتجنبها والاستفادة من البيانات والمعلومات التي يوفرها الأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات وترشيدها، وثانياً بشكل خاص يتمثل في متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها وتقييم مستوى أدائها وكفاءته وتقويمه من خلال تحديد المعوقات والانحرافات من أجل تصحيحها، وترشيد الأصول العامة للمؤسسة بما يخدم الأهداف العامة لها من أجل الوصول إلى قرارات تمكن من البقاء والاستمرارية والمنافسة.

2.3. قياس وتقييم الأداء المالي.

أ. **مفهوم قياس الأداء المالي:** القياس هو تحديد كمية أو طاقة عنصر محدد، فغياب القياس يدفع المسيرين إلى التفكير واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة. (George R.Terry, Stéphan. G Franklin, 1985, p. 493)

ويعرف على أنه المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المؤسسة وتوثيقها، خاصة مراقبة وتوثيق جوانب مراحل التقدم نحو تحقيق ما تم التخطيط له مسبقاً، فالبرامج هي تلك الوظائف أو الأنشطة أو السياسات التي لها غايات معينة أو مجموعة من الأهداف المتجانسة.

ومن الناحية الكمية فإن مقاييس الأداء تعطي المؤسسة صورة غاية في الأهمية حول منتجاتها ومبيعاتها والعمليات التي تؤدي إلى إنتاج تلك الخدمات والسلع، فهي إذاً وسيلة تساعد المؤسسة على استيعاب وإدارة وتحسين عملياتها. (محمد صبحي إدريس وائل، محسن منصور الغالبي طاهر، 2009، صفحة 69)

ب. **مفهوم تقييم الأداء المالي:** تقييم الأداء هو تلك السلسلة من الأنشطة المخططة والمنظمة والمراقبة من أجل ملاحظة وقياس مشاركة أو مساهمة الموظف أو العامل في أهداف المؤسسة. (Laurent Belanger, André Petit, Jean-Louis Bergeron, 1984, p. 172)

عبارة عن عملية تحليل انتقادي شامل للخطط والأهداف، واستعمال الموارد البشرية والمادية والمالية أحسن استغلال وأعلى كفاءة، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الغايات والخطط المرسومة، وتسمح عملية تقييم الأداء على تحديد الانحرافات ليستطيع المسيريون اتخاذ القرارات التصحيحية وتقادي تلك الانحرافات مستقبلاً. (بن خروف جلييلة، 2008/2009، صفحة 72)

ويعتبر تقييم الأداء وظيفة إدارية، فهي الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتتكون من مجموعة من الإجراءات التي يتخذها المسيريون للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المخطط له. (سعودي نادية، بلعجوز حسين، 2017، صفحة 235).

4. مؤشرات ومعايير قياس الأداء المالي.

هناك مجموعة كبيرة من المعايير والمؤشرات المالية تساعد المستثمرين في التعرف وبسهولة على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وتساعدهم في الوصول إلى استنتاجات مستقبلية.

1.4. مقاييس الأداء المالي باستخدام نسب التوازن المالي:

تعتبر كوسيلة لرقابة وتقويم الأداء في المشاريع الاقتصادية. وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

أ. **نسب السيولة:** تقيس مدى قدرة المؤسسة على أداء التزاماتها قصيرة الأجل، وتستخدم مؤشرات عديدة لقياسها، وأهمها: (تايه النعيمي عدنان، فؤاد التميمي أرشد، 2008، الصفحات 90-91) - **نسبة التداول (نسبة السيولة العامة).**

تبين هذه النسبة مقدار تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، وتحسب كالاتي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- **نسبة السيولة السريعة (المختصرة).**

تبين مدى مقدرة الإدارة على مواجهة المطالبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة في المؤسسة، وهي: نسبة السيولة السريعة (المختصرة) = $\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$ - **نسبة السيولة النقدية (الآنية، الحالية).**

تعتمد هذه النسبة على الأصول الجارية ذات السيولة المالية كالنقد والأوراق المالية قصيرة الأجل، ومعادلتها: نسبة السيولة النقدية = $\frac{\text{الأصول المالية المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$.

ب. **نسب التمويل:** تكشف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول، ومن أهم هذه النسب نذكر ما يلي: (سلوس مبارك، 2012، الصفحات 45-46)

- **نسبة التمويل الدائم.**

تشير إلى مستوى تغطية الموجودات الثابتة بالأموال الدائمة، وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الدائم = $\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$

- **نسبة التمويل الخاص.**

ونقصد بها مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية (ثابتة) بأموالها الخاصة، وتكتب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الخاص = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$

- **نسبة الاستقلالية المالية.**

تشير إلى درجة استقلالية المؤسسة، أي وزن الديون داخل الهيكل المالي، وتكتب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$

- نسبة التمويل الخارجي.

توضح هذه النسبة مستوى تغطية أصول المؤسسة بأموال خارجية ويطلق عليها أيضا نسبة القدرة على الوفاء، وتصاغ كما يلي: نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

ج. نسب النشاط (نسب الأداء): تستعمل في تبيان الطريقة التي تقوم بها المؤسسة في تسيير موجوداتها ومخزونها من السلع، وكذا قدرتها على تحصيل ديونها في مواعيد استحقاقها، وأهم هذه النسب هي: (نمر حسين نعيم، 2016، الصفحات 121-122)

- معدل دوران المخزون.

تبين هذه النسبة سرعة حركة المخزون في المؤسسة، ويتم حسابها وفق الآتي:

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات (تكلفة شراء البضاعة المباعة) / متوسط المخزون

- معدل فترة التخزين (فترة الاحتفاظ بالمخزون).

ويظهر هذا المعدل المدة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل توزيعه، ويعد طول هذه الفترة أمرا لا ترغب فيه المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية: (شوف شعيب، 2016، صفحة 124)

معدل فترة التخزين = $360 / (365 \text{ يوم} / \text{معدل دوران المخزون})$

- معدل دوران المدينين (معدل دوران قروض الزبائن).

ويقيس هذا المعدل مدى قدرة المؤسسة على تحصيل ديونها، ويمكن احتسابها وفق المعادلة التالية: (نمر حسين نعيم، 2016، صفحة 124)

معدل دوران المدينين = صافي المبيعات / متوسط رصيد المدينين (الزبائن والحسابات الملحقه)

- متوسط فترة التحصيل (المهلة الممنوحة للزبائن).

يمثل متوسط فترة التحصيل المهلة الممنوحة للزبائن، ويمكن حسابه كما يلي: (نمر حسين نعيم، 2016، صفحة 125)

متوسط فترة التحصيل (المهلة الممنوحة للزبائن) = $360 \text{ يوم} / \text{معدل دوران المدينين}$

- معدل دوران الدائنين (الموردين).

وهذا المعدل يبين المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة من أجل تسديد مستحقاتهم، ويتم حسابه كما يلي:

معدل دوران الدائنين = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين (الموردون والحسابات الملحقه)

- متوسط فترة الدفع (الائتمان، مدة قروض الموردين).

يمثل هذا المتوسط مدى كفاءة تسيير المؤسسة لديونها مع الموردين، إذ كلما ارتفع متوسط الدفع وكان أكبر من المدة الممنوحة للزبائن اعتبر هذا مؤشرا إيجابيا، ويمكن حسابه كما يلي: متوسط فترة الدفع (مدة قروض الموردين) = $360 \text{ يوم} / \text{معدل دوران الدائنين}$

- معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / إجمالي الأصول. (شوف شعيب، 2016، صفحة 123)

د. نسب الربحية.

وتستخدم لتقييم مقدرة المؤسسة على تحقيق الربح بالنسبة لمبيعاتها وأصولها وحقوق الملكية، وتتمثل في النسب التالية: (تابيه النعيمي عدنان، فؤاد التميمي أرشد، 2008، الصفحات 100-103)

- هامش الربح الصافي إلى المبيعات = صافي الربح / صافي المبيعات
 - معدل العائد على الموجودات = صافي الربح / إجمالي الأصول
 - معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح - المدفوعات للأسهم الممتازة) / حقوق الملكية
- #### 2.4. المردودية ومؤشرات قياسها:

أ. تعريف المردودية.

تعتبر المردودية معيارا مهما لتقييم أداء المؤسسة وهي تعبر عن مقدرة المؤسسة على تحقيق الربح نتيجة استخدامهما لرأس مالها، وتتمثل في: المردودية الاقتصادية، المردودية المالية، فحسب النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية. (عادل عشي، 2002/2001، صفحة 37)

ب. مؤشرات قياس المردودية.

- **المردودية التجارية:** وهي التي تحققها المؤسسة من خلال مبيعاتها، وتعد مقياسا للأداء التجاري، وهي مسؤولة عن سياسة تحديد سعر البيع وتؤخذ بالهامش الخام بالعلاقة التالية: (نبيلة شطارة، 2013/2014، صفحة 91)

المردودية التجارية = الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم

- **المردودية الاقتصادية:** تقيس هذه النسبة مساهمة الموجودات الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال: (عبد الرزاق عريف، 2016-2017، صفحة 104)

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية

- **المردودية المالية:** هذه المردودية لها علاقة مع الأموال الخاصة المستثمرة وما تقدمه من وحدة واحدة من النتيجة الصافية، فالهدف الأول للمؤسسة تحقيق أحسن مردودية للمساهمين، وتعطى بالعلاقة التالية: (نبيلة شطارة، 2013/2014، صفحة 92)

المردودية المالية = النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة

5. دراسة تطبيقية لقياس وتقييم الأداء المالي قبل وبعد تقديم الحوافز لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية «MEI/Spa» بالمسيلة:

1.5. تقديم المؤسسة: تعد مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية «MEI/Spa» إحدى مؤسسات مجمع سونلغاز، وهي عبارة عن مؤسسة ذات أسهم برأس مال اجتماعي عمومي يقدر بـ 475 مليون جزائري مقسم إلى 9500 سهم بقيمة 50.000,00 دج للسهم الواحد، وتسير بواسطة مساهم وحيد يتمثل في مجمع سونلغاز، تقع بمنطقة زراع الحاجة بالمسيلة على بعد 260 كلم جنوب الجزائر العاصمة. (شعبة تسير المستخدمين لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة، 2021-2022)

أ. الحوافز الممنوحة للمستخدمين: منحة الإحالة على التقاعد، منحة الميداليات والاستحقاق في العمل، المنحة التشجيعية، منحة العطلة السنوية، منحة الجزء المتغير للإطار الوحيد المسير للمؤسسة، منحة الساعات الإضافية المنجزة.

ب. الاعتراف بالحوافز الممنوحة للمستخدمين في الكشف المالية للمؤسسة: يتم الاعتراف بالحوافز الممنوحة للمستخدمين طويلة الأجل في الكشف المالية بإدراجها في جانب الخصوم من الميزانية على اعتبارها دين طويل الأجل اتجاه موظفيها، ومن بين هذه الحوافز منحة الإحالة على التقاعد، منحة الميداليات والاستحقاق في العمل، وهناك حوافز قصيرة الأجل يتم الاعتراف بها في الكشف المالية بإدراجها في جانب الخصوم من الميزانية على اعتبارها دين قصير الأجل وهي كالتالي: المنحة التشجيعية، منح العطلة السنوية، منحة الجزء المتغير للإطار المسير، منحة الساعات الإضافية المنجزة، وذلك بالاعتراف محاسبيا في نهاية كل دورة مالية بتكاليف متوقع صرفها في الدورات المالية اللاحقة وخصمها من الأرباح السنوية للدورة المالية التي ينشأ فيها الحق من الاستفادة.

وفي سنة الاستحقاق يتم دفعها فعليا للمستفيدين منها والاعتراف بها جباثيا عن طريق استعمال المؤونة المخصصة لها وإدراجها في الميزانية الجبائية باعتبارها تكلفة مقبولة جباثيا ويتم طرحها من النتيجة الجبائية التي تدخل في حساب الضريبة على الأرباح.

2.5. تقييم الأداء المالي لمؤسسة «MEI/Spa» للفترة (2015-2019):

أ. تقييم الأداء المالي بواسطة نسب التوازن المالي.

- حساب نسب السيولة.

الجدول رقم (01): نسب السيولة لمؤسسة «MEI/Spa» للفترة (2015-2019) الوحدة: دج

2019	2018	2017	2016	2015	البيان	
7 622 720 645,77	8 140 098 289,18	7 329 384 649,40	4 950 865 935,95	5 157 178 030,39	نسبة السيولة العامة	في حالة تقديم الحوافز للمستخدمين
6 038 250 225,54	6 092 654 932,09	4 867 441 513,97	2 428 505 053,16	2 299 267 139,46		
126%	134%	151%	204%	224%		
4 865 530 338,80	5 334 909 300,45	5 068 993 581,49	3 118 306 976,83	3 579 414 204,09		
6 038 250 225,54	6 092 654 932,09	4 867 441 513,97	2 428 505 053,16	139,46 267 299 2		
81%	88%	104%	128%	%156		
697 317 339,45	1 215 303 689,59	936 735 431,13	974 360 215,78	974,32 416 423 1		
6 038 250 225,54	6 092 654 932,09	4 867 441 513,97	2 428 505 053,16	139,46 267 299 2		
12%	20%	19%	40%	%62		
7 622 720 645,77	8 140 098 289,18	7 329 384 649,40	4 950 865 935,95	030,39 178 157 5	نسبة السيولة العامة	في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين
5 878 591 619,16	5 978 033 103,19	4 775 229 325,57	2 383 150 698,68	461,21 625 251 2		
130%	136%	153%	208%	%229		
4 865 530 338,80	5 334 909 300,45	5 068 993 581,49	3 118 306 976,83	204,09 414 579 3		
5 878 591 619,16	5 978 033 103,19	4 775 229 325,57	2 383 150 698,68	461,21 625 251 2		
83%	89%	106%	131%	%159		
697 317 339,45	1 215 303 689,59	936 735 431,13	974 360 215,78	974,32 416 423 1		
5 878 591 619,16	5 978 033 103,19	4 775 229 325,57	2 383 150 698,68	461,21 625 251 2		
12%	20%	20%	41%	%63		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الكشف المالية للمؤسسة.

• تحليل نسبة السيولة العامة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة أكبر من الواحد خلال فترة الدراسة حيث بلغت على التوالي: 224%، 204%، 151%، 134%، 126%، أي الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل فمثلا في سنة 2015 نجد أن الأصول المتداولة إذا حولت إلى سيولة في الأجل القصير تغطي كامل الخصوم المتداولة ويبقى فائض، وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الخمسة محل الدراسة، وأن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها في الأجل القصير، حيث كلما كانت النسبة أكبر من 01% كانت أحسن.

• تحليل نسبة السيولة المختصرة.

ومن خلال الجدول المبين أعلاه أيضا نلاحظ أن قيمة هذه النسبة أخذت القيم التالية: 156%، 128%، 104% خلال السنوات الأولى من الدراسة وهي نسبة مرتفعة، ويفسر هذا بأن القيم الجاهزة والقابلة للتحقيق تغطي مجموع الديون قصيرة الأجل، ويدل أيضا على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها، أما في السنتين الأخيرتين فانخفضت قيمتها إلى 88%، 81% على التوالي.

• نسبة السيولة الآنية.

ونلاحظ أن نسبة السيولة تعبر عن مدى تغطية القيم الجاهزة بمفردها لالتزامات المؤسسة من الديون قصيرة الأجل، بمعنى أن كل 01 دينار من الديون قصيرة الأجل تغطيه 0,62 دينار من القيم الجاهزة أي بنسبة 62%، هذا بالنسبة لسنة 2015 وهذه النسبة في تناقص مستمر. أما في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين فنلاحظ من الجدول أعلاه تحسن حسابي في نسب السيولة بمختلف أنواعها، ما يؤكد التأثير الإيجابي عليها في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين بسبب انخفاض قيمة الخصوم المتداولة (هناك جزء من الحوافز يعتبر ديون قصيرة الأجل).

- حساب نسب التمويل.

الجدول رقم (02): نسب التمويل لمؤسسة «MEI/Spa» للفترة (2015-2019) الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	4 440 748 494,18	5 477 630 083,99	5 797 151 643,93	5 752 712 697,00	5 393 136 650,14
	1 582 837 603,25	2 955 269 201,20	3 335 208 508,50	3 705 269 339,91	3 808 666 229,91
	281%	185%	174%	155%	142%
نسبة التمويل الخاص	2 624 145 342,80	2 613 540 150,51	3 058 582 736,21	3 154 459 799,04	3 014 871 691,90
	1 582 837 603,25	2 955 269 201,20	3 335 208 508,50	3 705 269 339,91	3 808 666 229,91
	166%	88%	92%	85%	79%
نسبة الاستقلالية المالية	2 624 145 342,80	2 613 540 150,51	3 058 582 736,21	3 154 459 799,04	3 014 871 691,90
	4 115 870 290,84	5 292 594 986,64	7 606 010 421,69	8 690 907 830,05	8 416 515 183,78
	64%	49%	40%	36%	36%
نسبة التمويل الخارجي	4 115 870 290,84	5 292 594 986,64	7 606 010 421,69	8 690 907 830,05	8 416 515 183,78
	6 740 015 633,64	7 906 135 137,15	10 664 593 157,90	11 845 367 629,09	11 431 386 875,68
	61%	67%	71%	73%	74%
نسبة التمويل	4 488 390 172,43	5 522 984 438,47	5 889 363 832,33	5 867 334 525,90	5 552 795 256,52

3 808 666 229,91	3 705 269 339,91	3 335 208 508,50	2 955 269 201,20	1 582 837 603,25	الدائم
146%	158%	177%	187%	283,57%	
3 764 854 024,82	3 703 829 010,14	3 470 936 203,89	2 880 078 031,47	2 887 401 262,26	نسبة التمويل
3 808 666 229,91	3 705 269 339,91	3 335 208 508,50	2 955 269 201,20	1 582 837 603,25	الخاص
99%	100%	104%	97%	182%	
3 764 854 024,82	3 703 829 010,14	3 470 936 203,89	2 880 078 031,47	2 887 401 262,26	نسبة
7 666 532 850,86	8 141 538 618,95	7 193 656 954,01	5 026 057 105,68	3 852 614 371,38	الاستقلالية
49%	45%	48%	57%	75%	المالية
7 666 532 850,86	8 141 538 618,95	7 193 656 954,01	5 026 057 105,68	3 852 614 371,38	نسبة التمويل
11 431 386 875,68	11 845 367 629,09	10 664 593 157,90	7 906 135 137,15	6 740 015 633,64	الخارجي
67%	69%	67%	64%	57%	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الكشف المالية للمؤسسة.

• تحليل نسبة التمويل الدائم.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة أكبر من الواحد خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت على التوالي: 281%، 185%، 174%، 155%، 142% أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، فمثلا في سنة 2015 نجد أن الأموال الدائمة تغطي 281% من الأصول الثابتة، وهذه النسبة في انخفاض من سنة إلى أخرى بسبب انخفاض الأموال الدائمة (انخفاض رأس المال الخاص) هذا من جهة وارتفاع الأصول من جهة أخرى.

كما نلاحظ أن نسب التمويل الدائم لديها تتحسن حسابيا عند الامتناع عن تقديم الحوافز الممنوحة للمستخدمين في السنوات 2015-2019، ويؤكد بذلك التأثير الإيجابي عليها في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين على اعتبار أن هذه الأخيرة أكبر وأهم الأعباء التي تتكبدها المؤسسة خلال الدورة المالية، وعدم تقديمها يؤدي حتما إلى ارتفاع النتيجة الصافية والتي بدورها يرحل جزء منها إلى الأموال الخاصة مما يساهم في رفع الأموال الخاصة، والتي بدورها تساهم في رفع الأموال الدائمة مقارنة بمجموع الأصول غير الجارية، وبذلك فإنها توفر للمؤسسة إمكانية تمويل أصولها الجارية عن طريق أموالها الدائمة في ظل هامش أمان مريح بالنظر إلى المدة الطويلة التي تميز استحقاق هذه المنافع.

• تحليل نسبة التمويل الخاص.

ونلاحظ من الجدول أعلاه أيضا أن النسبة أقل من الواحد وهي في تذبذب خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت على التوالي: 88%، 92%، 85%، 79%، وهذا يعني أن الأصول الثابتة لا تمول عن طريق الأموال الخاصة للمؤسسة، أي أن المؤسسة بحاجة إلى موارد خارجية لتمويل أصولها الثابتة، على عكس سنة 2015 كانت قيمتها 166% وهنا استطاعت المؤسسة تغطية جميع أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

كما نلاحظ أن نسب التمويل الخاص لديها تتحسن حسابيا عند الامتناع عن تقديم الحوافز الممنوحة للمستخدمين في السنوات 2015-2019، ويؤكد بذلك التأثير الإيجابي عليها في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين على اعتبار أن هذه الأخيرة أكبر وأهم الأعباء التي تتكبدها المؤسسة خلال الدورة المالية، وعدم تقديمها يؤدي حتما إلى ارتفاع النتيجة الصافية والتي بدورها يرحل جزء منها إلى

الأموال الخاصة مما يساهم في رفع الأموال الخاصة مقارنة بمجموع الأصول غير الجارية التي تبقى ثابتة.

• تحليل نسبة الاستقلالية المالية.

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها. ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أيضا أن نسبة الاستقلالية المالية أكبر من 50% خلال سنة 2015 وهذا يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا، على عكس السنوات الأربعة الأخيرة كانت أقل من 50% حيث سجلت انخفاضا مستمرا في قيمتها، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض في قيمة الأموال الخاصة بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الديون، وهذا يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماليا.

كما نلاحظ أن هذه النسبة لديها تتحسن حسابيا عند الامتناع عن تقديم الحوافز الممنوحة للمستخدمين في السنوات 2015-2019، ويؤكد بذلك التأثير الإيجابي عليها في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين على اعتبار أن هذه الأخيرة أكبر وأهم الأعباء التي تتكبدها المؤسسة خلال الدورة المالية، وعدم تقديمها يؤدي حتما إلى ارتفاع النتيجة الصافية والتي بدورها يرحل جزء منها إلى الأموال الخاصة مما يساهم في رفع الأموال الخاصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ انخفاض مجموع الديون.

- حساب نسب النشاط.

الجدول رقم (03): نسب النشاط لمؤسسة «MEI/Spa» للفترة (2015-2019) الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
في حالة تقديم الحوافز للمستخدمين	معدل دوران الزبائن	2 146 989 842,32	2 244 976 400,73	4 145 290 654,24	4 889 120 278,10
		1 937 719 778,34	1 846 823 945,46	3 254 276 498,90	3 395 359 541,49
		1,11	1,22	1,27	1,44
	متوسط فترة التحصيل	360	360	360	360
		1,11	1,22	1,27	1,44
		325	296	283	250
	معدل دوران الموردين	1 169 887 807,65	1 269 055 240,58	2 531 741 738,15	2 790 274 439,32
		407 416 021,74	817 946 675,35	2 230 026 571,70	2 852 865 430,45
		2,87	1,55	1,14	0,98
	متوسط فترة الدفع	360	360	360	360
		2,87	1,55	1,14	0,98
		125	232	317	368
في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين	معدل دوران الأصول	2 146 989 842,32	2 244 976 400,73	4 145 290 654,24	4 889 120 278,10
		6 740 015 633,64	7 906 135 137,15	10 664 593 157,90	11 845 367 629,09
		0,32	0,28	0,39	0,41
	معدل دوران الزبائن	2 146 989 842,32	2 244 976 400,73	4 145 290 654,24	4 889 120 278,10
		1 937 719 778,34	1 846 823 945,46	3 254 276 498,90	3 395 359 541,49
		1,11	1,22	1,27	1,44
	متوسط فترة التحصيل	360	360	360	360
		1,11	1,22	1,27	1,44
		325	296	283	250
	معدل دوران الموردين	1 169 887 807,65	1 269 055 240,58	2 531 741 738,15	2 790 274 439,32
		407 416 021,74	817 946 675,35	2 230 026 571,70	2 852 865 430,45
		2,87	1,55	1,14	0,98
	متوسط فترة الدفع	360	360	360	360

1.15	0.98	1.14	1.55	2.87	
313	368	317	232	125	
4 535 502 235,99	4 889 120 278,10	4 145 290 654,24	2 244 976 400,73	2 146 989 842,32	معدل دوران الأصول
11 431 386 875,68	11 845 367 629,09	10 664 593 157,90	7 906 135 137,15	6 740 015 633,64	
0.4	0.41	0.39	0.28	0.32	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الكشف المالية.

• معدل دوران مجموع الأصول.

هذه النسبة تعكس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات لتحقيق قدر كبير من المبيعات، ولذلك كلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام أصولها. ونلاحظ من خلال جدول نسب النشاط خلال فترة الدراسة أن معدلات دوران مجموع الأصول منخفضة بالمقارنة مع المعدل الصناعي 02، حيث تبين هذه النسبة المبيعات المحققة من كل واحد دينار مستثمر في الأصول الثابتة والمتداولة، فنجد في سنة 2015 أن كل 01 دينار يتم استثماره في الأصول يحقق 0,32 دينار على شكل مبيعات، وهذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بعيداً عن مستوى طاقتها وأن حجم مبيعاتها لا يتناسب مع حجم أصولها.

• معدل دوران العملاء والموردين.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المدد الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أكبر من المهلة التي يمنحها الموردين لها في السنتين 2015 و 2016 وهذا يمنح للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها في أجال استحقاقها، على العكس بالنسبة إلى السنوات الأخيرة 2017، 2018 و 2019.

• معدل دوران المخزونات.

تعذر علينا حسابه بسبب عدم تفصيل محاسب المؤسسة في إعطائنا قيم المخزونات وتقديمتها لنا بقيم إجمالية في الميزانية المحاسبية، كما نلاحظ أن نسب النشاط تبقى ثابتة سواء بتقديم الحوافز أو الامتناع عليها ويرجع سبب ذلك إلى أن العناصر المشكلة لهذه النسب لا تتأثر بتقديم الحوافز أو منعها. - حساب نسب الربحية.

الجدول رقم (04): نسب الربحية لمؤسسة «MEI/Spa» للفترة (2015-2019) الوحدة: دج

2019	2018	2017	2016	2015	البيان	
-162 358 738,85	144 409 239,92	80 570 264,37	-22 127 731,91	23 971 026,86	نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات	في حالة تقديم الحوافز للمستثمرين
4 535 502 235,99	4 889 120 278,10	4 145 290 654,24	2 244 976 400,73	2 146 989 842,32		
-3,58%	2,95%	1,94%	-0,99%	1,12%		
-162 358 738,85	144 409 239,92	80 570 264,37	-22 127 731,91	23 971 026,86	معدل العائد على الأصول	
11 431 386 875,68	11 845 367 629,09	10 664 593 157,90	7 906 135 137,15	6 740 015 633,64		
-1,42%	1,22%	0,76%	-0,28%	0,36%		
-162 358 738,85	144 409 239,92	80 570 264,37	-22 127 731,91	23 971 026,86	معدل العائد على حقوق الملكية	
3 014 871 691,90	3 154 459 799,04	3 058 582 736,21	2 613 540 150,51	2 624 145 342,80		
-5,39%	4,58%	2,63%	-0,85%	0,91%		
48 262 650,66	275 529 819,69	65 105 399,00	-27 047 066,69	62 846 134,26	نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات	
4 535 502 235,99	4 889 120 278,10	4 145 290 654,24	2 244 976 400,73	2 146 989 842,32		
1,06%	5,64%	1,57%	-1,20%	2,93%		
48 262 650,66	275 529 819,69	65 105 399,00	-27 047 066,69	62 846 134,26	معدل العائد على الأصول	

11 431 386 875,68	11 845 367 629,09	10 664 593 157,90	7 906 135 137,15	6 740 015 633,64	
%0,42	2,33%	0,61%	-0,34%	0,93%	
650,66 262 48	275 529 819,69	65 105 399,00	-27 047 066,69	62 846 134,26	معدل العائد على حقوق الملكية
024,82 854 764 3	3 703 829 010,14	3 470 936 203,89	2 880 078 031,47	2 887 401 262,26	
%1,28	7,44%	1,88%	-0,94%	2,18%	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

• نسبة صافي الربح إلى المبيعات.

نلاحظ من خلال جدول نسب الربحية أن نسبة هامش الربح الصافي على المبيعات غير ثابت، حيث سجل قيمة سالبة سنة 2016 ثم عاد للزيادة في السنتين 2017 و 2018، ثم سجل ثانية قيمة سالبة، وهذا يعني أن المؤسسة كانت أكثر ربحية في السنوات 2015، 2017 و 2018 من السنتين 2016 و 2019.

• نسبة العائد على الأصول.

نلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال النسب المحققة أن نسبة العائد على الأصول متذبذبة بين النزول والصعود، حيث سجلنا في سنة 2018 أعلى مستوى لها بنسبة (1,22%)، أي أن كل دينار يستثمر في الأصول يحقق دخلاً مقداره 0,0122 ديناراً.

• معدل العائد على حقوق الملكية (أموال خاصة).

تقيس هذه النسب مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة.

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أيضاً أن المستثمر يحصل على ربح بنسبة 0,91 % لكل دينار استثمره في المؤسسة سنة 2015، وأما السنوات 2016، 2017، 2018 و 2019 فكانت النسب على التوالي -0,85 %، 2,63 %، 4,58 % و -5,93 % أي أن ربح المستثمر غير ثابت، وهذا يدل على عدم كفاءة استغلال الموارد الخاصة من طرف الإدارة.

كما نلاحظ أن نسب الربحية لديها تتحسن حسابياً عند الامتناع عن تقديم الحوافز الممنوحة للمستخدمين في السنوات 2015-2019، ويؤكد بذلك التأثير الإيجابي عليها في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين على اعتبار أن هذه الأخيرة أكبر وأهم الأعباء التي تتكبدها المؤسسة خلال الدورة المالية، وعدم تقديمها يؤدي حتماً إلى ارتفاع النتيجة الصافية في جدول حساب النتيجة مع بقاء كل من صافي المبيعات وإجمالي الأصول ثابتين.

ب. تقييم أداء المؤسسة باستخدام مؤشرات المردودية.

نقوم بحساب مؤشرات المردودية في حالتنا تقديم الحوافز وعدم تقديم الحوافز من خلال الجدول التالي.

- المردودية التجارية.

الجدول رقم (05): تطور المردودية التجارية لمؤسسة «MEI/Spa» للفترة (2015-2019) الوحدة: دج

2019	2018	2017	2016	2015	البيان	
176 324 976,19	643 219 294,92	435 004 074,69	189 607 979,98	167 522 141,58	الفائض الإجمالي للاستغلال	في حالة تقديم الحوافز للمستخدمين
4 535 502 235,99	4 889 120 278,10	4 145 290 654,24	2 244 976 400,73	2 146 989 842,32	رقم الأعمال خارج الرسم	
3,89%	13,16%	10,49%	8,45%	7,80%	المردودية التجارية	
-9,27%	2,66%	2,05%	0,64%		قيمة التغيير	
231 370 021,36	659 733 771,77	442 981 353,67	179 119 359,93	176 829 070,12	الفائض الإجمالي للاستغلال	في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين
4 535 502 235,99	4 889 120 278,10	4 145 290 654,24	2 244 976 400,73	2 146 989 842,32	رقم الأعمال خارج الرسم	
5,10%	13,49%	10,69%	7,98%	8,24%	المردودية التجارية	
-8,39%	2,81%	2,71%	-0,26%		قيمة التغيير	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة وحساب النتائج.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المردودية التجارية لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية في ارتفاع مستمر خلال السنوات الأربعة من الدراسة، حيث يلاحظ أن في سنة 2015 حققت المؤسسة مردودية اقتصادية بقيمة 7,80% أي أن كل 100 دج من رقم الأعمال تعطي لنا 7,80 دج من الفائض الإجمالي للاستغلال، بمعنى آخر أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامشا قدره 0,078 دج، ونفس الشيء بالنسبة للسنوات الأخرى 2016-2018 دائما في ارتفاع ثم تتخفف في سنة 2019، ويرجع السبب في ارتفاع المردودية الاقتصادية خلال هذه السنوات إلى ارتفاع في الفائض الإجمالي للاستغلال.

- المردودية الاقتصادية.

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال (النتيجة التشغيلية)/الأصول الاقتصادية (إجمالي الأصول)

الجدول رقم (06): تطور المردودية الاقتصادية لمؤسسة «MEI/Spa» للفترة (2015-2019) الوحدة: دج

2019	2018	2017	2016	2015	البيان	
-123 544 380,81	302 673 302,94	292 534 421,61	56 033 621,28	26 451 724,79	النتيجة التشغيلية	في حالة تقديم الحوافز للمستخدمين
11 431 386 875,68	11 845 367 629,09	10 664 593 157,90	7 906 135 137,15	6 740 015 633,64	مجموع الأصول	
-1,08%	2,56%	2,74%	0,71%	0,39%	المردودية الاقتصادية	
-3,64%	-0,19%	2,03%	0,32%		قيمة التغيير	
87 077 008,70	433 793 882,71	277 069 556,24	51 114 286,50	65 326 832,19	النتيجة التشغيلية	في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين
11 431 386 875,68	11 845 367 629,09	10 664 593 157,90	7 906 135 137,15	6 740 015 633,64	مجموع الأصول	
0,76%	3,66%	2,60%	0,65%	0,97%	المردودية الاقتصادية	
-2,90%	1,06%	1,95%	-0,32%		قيمة التغيير	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة وحساب النتائج.

من الجدول أعلاه يتبين أن المردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة في ارتفاع مستمر خلال السنوات 2015، 2016 و 2017، ثم تتخفف في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وتصبح سالبة سنة 2019 بمعدل -1,08% أي أن المؤسسة تحقق خسارة وهي مؤشر سلبي عن أداء المؤسسة.

- المردودية المالية.

وفيما يلي جدول يوضح تطور نسب المردودية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

المردودية المالية = النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة

الجدول رقم (07): تطور المردودية المالية لمؤسسة «MEI/Spa» للفترة (2015-2019) الوحدة: دج

2019	2018	2017	2016	2015	البيان	
-162 358 738,85	144 409 239,92	80 570 264,37	-22 127 731,91	23 971 026,86	النتيجة الصافية	في حالة تقديم الحوافز للمستخدمين
3 014 871 691,90	3 154 459 799,04	3 058 582 736,21	2 613 540 150,51	2 624 145 342,80	رؤوس الأموال الخاصة	
-5,39%	4,58%	2,63%	-0,85%	0,91%	المردودية المالية	
-9,96%	1,94%	3,48%	-1,76%		قيمة التغيير	
48 262 650,66	275 529 819,69	65 105 399,00	-27 047 066,69	62 846 134,26	النتيجة الصافية	في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين
3 764 854 024,82	3 703 829 010,14	3 470 936 203,89	2 880 078 031,47	2 887 401 262,26	رؤوس الأموال الخاصة	
1,28%	7,44%	1,88%	-0,94%	2,18%	المردودية المالية	
-6,16%	5,56%	2,81%	-3,12%		قيمة التغيير	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة وحساب النتائج.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المردودية المالية للمؤسسة تتخفّض ثم ترتفع ثم تتخفّض مرة أخرى خلال سنوات الدراسة، فقد بلغت قيمتها سنة 2015 بـ 0,91%، وهذا ما يعني أن كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة تخلق 0,091 دينار جزائري من النتيجة الصافية مقارنة بسنة 2016 والتي كانت قيمتها -0,85%، ويرجع سبب الانخفاض إلى تحقيق نتيجة صافية سالبة (خسارة)، ثم ارتفعت سنة 2017 لتصبح قيمتها 2,63%، فالمؤسسة تحقق كفاءة في استغلال الأموال الخاصة للمساهمة في النتيجة الصافية، أما في سنة 2018 ارتفعت هذه النسبة إلى 4,58% وهذا راجع إلى تزامن ارتفاع النتيجة الصافية مع زيادة في رأس المال ثم عادت وانخفضت قيمتها إلى -5,39% سنة 2019 بسبب تحقيق المؤسسة لخسارة.

- أثر الرافعة المالية.

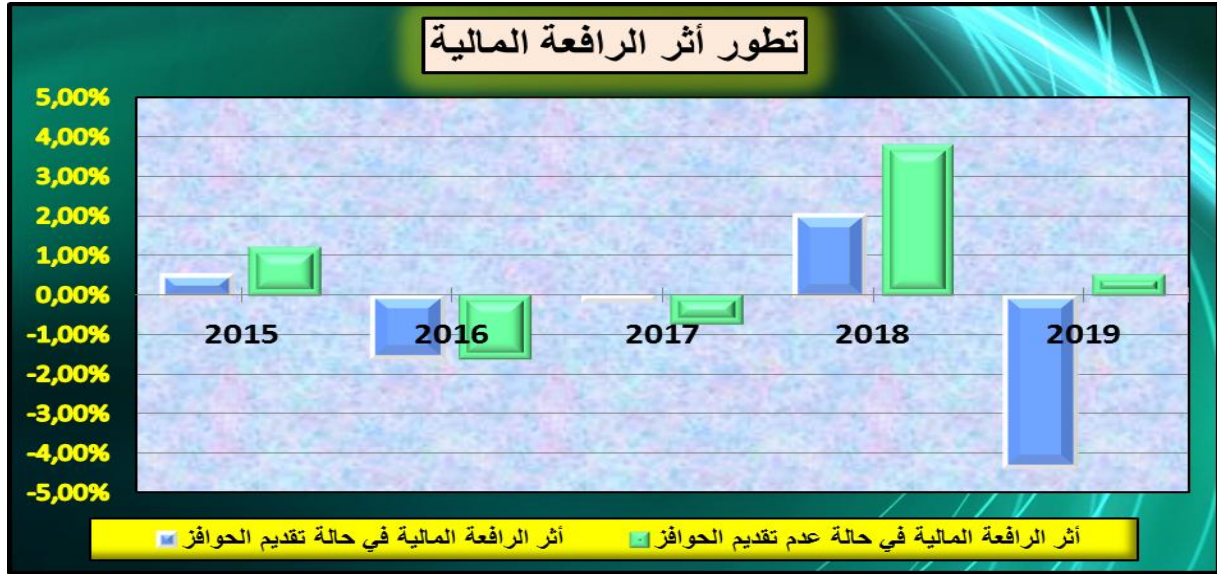
يتم حساب أثر الرافعة المالية في المؤسسة محل الدراسة كما هو مبين في الجدول والشكل البياني التاليين.

الجدول رقم (08): تطور أثر الرافعة المالية لمؤسسة «MEI/Spa» للفترة (2015-2019) الوحدة: دج

2019	2018	2017	2016	2015	البيان	
-5,39%	4,58%	2,63%	-0,85%	0,91%	المردودية المالية	في حالة تقديم الحوافز للمستخدمين
-1,08%	2,56%	2,74%	0,71%	0,39%	المردودية الاقتصادية	
-4,30%	2,02%	-0,11%	-1,56%	0,52%	أثر الرافعة المالية	
-6,33%	2,13%	1,45%	-2,08%		قيمة التغيير	
1,28%	7,44%	1,88%	-0,94%	2,18%	المردودية المالية	في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين
0,76%	3,66%	2,60%	0,65%	0,97%	المردودية الاقتصادية	
0,52%	3,78%	-0,72%	-1,59%	1,21%	أثر الرافعة المالية	
-3,26%	4,50%	0,86%	-2,79%		قيمة التغيير	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدولين رقم (06) و(07).

الشكل رقم (01): تطور أثر الرافعة المالية في المؤسسة خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه بأن أثر الرافعة المالية كان موجبا خلال سنتي 2015 و 2018 وبنسبة 0.52% و 2.02% على التوالي، وهذا ما يدل على أن المردودية المالية أكبر من المردودية الاقتصادية، وأن أثر الرافعة المالية لعب دورا إيجابيا والعكس بالنسبة للسنوات 2016، 2017 و 2019.

06. الخاتمة:

يعد الأداء المالي ذا أهمية كبيرة للمؤسسات التي تسعى للنمو والتطور، لذلك حظي هذا الموضوع باهتمام الباحثين والأكاديميين على المستوى المحلي والعالمي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتركيز على نظام الحوافز وحقيقة الدور الذي تلعبه في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية «MEI/Spa» فرع سونلغاز بالمسيلة)، وتتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الأداء المالي وأثره على الاقتصاد الجزائري.

من خلال ما تم تناوله في الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والميدانية وإلى جملة من الاقتراحات موضحة في النقاط التالية:

أولا : نتائج الدراسة النظرية

- ✓ أظهرت الدراسة وجود نظام حوافز فعال في مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية «MEI/Spa»؛
- ✓ تهتم إدارة المؤسسة بالحوافز المادية بالدرجة الأولى، أكثر من اهتمامها بالحوافز المعنوية؛
- ✓ المؤسسة تحظى بأعلى المرتبات مقارنة بمثيلاتها من المؤسسات الأخرى؛
- ✓ الحوافز المقدمة تتناسب مع الجهد المبذول، وهذا يدل على أن المؤسسة تكافئ موظفيها بالشكل المناسب، فالحافز المقدم للموظفين من جراء أدائهم لأعمالهم يتحقق وفقا للجدارة والمثابرة في العمل.

ثانياً: نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال حساب نسب التمويل تبين أن المؤسسة مثقلة بالديون وهي غير مستقلة مالياً؛
✓نسب الاستقلالية المالية عند الامتناع عن تقديم الحوافز تحسنت، أي هناك تأثير سلبي لتقديم الحوافز على نسب الاستقلالية المالية؛
✓من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن:
✓المدد الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أكبر من المهلة التي يمنحها الموردون لها في السنتين 2015 و 2016، وهذا لا يمنح للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها في آجال استحقاقها، على العكس بالنسبة إلى السنوات الأخيرة 2017، 2018 و 2019؛
✓نسب النشاط تبقى ثابتة سواء بإدراج الحوافز أو الامتناع عنها، ويرجع سبب ذلك إلى أن العناصر المشكلة لهذه النسب لا تتأثر بإدراج الحوافز أو منعها؛
✓معدلات المردودية بمختلف أنواعها جيدة؛
✓معدلات المردودية تتحسن عند الامتناع عن تقديم الحوافز الممنوحة للمستخدمين، ويؤكد بذلك التأثير الإيجابي عليها في حالة عدم تقديم الحوافز للمستخدمين، على اعتبار أن هذه الأخيرة أكبر وأهم الأعباء التي تتكبدها المؤسسة خلال الدورة المالية؛
✓الدراسة الميدانية في مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية أظهرت أن للحوافز دور كبير في تحسين الأداء التشغيلي ورفع الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تحسين الأداء المالي على المدى المتوسط والطويل، لأن المؤسسة تتحمل تكاليف إضافية من أجل استمرار وديمومة اليد العاملة، وهو ما يعكس التأثير السلبي لها على الجانب المالي (الأداء المالي) في المدى القصير، باعتبار أن الحوافز أهم وأكبر التكاليف التي تتحملها المؤسسة في المدى القصير، كما بين التحليل الأفقي للكشوف المالية أن زيادة الحوافز المقدمة في علاقة طردية مع مؤشرات قياس الأداء المالي وتحسينه، أي أن للحوافز دور كبير في تحسين الأداء المالي.

رابعاً: الاقتراحات

- الاهتمام أكثر بالحوافز المعنوية وإعطائها نفس الأولوية التي تحظى بها الحوافز المادية؛
- مراجعة السياسة التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية؛
- ضرورة الاهتمام بكل أبعاد وجوانب الأداء، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من المؤشرات ذات الطبيعة المالية وغير المالية لقياسه وتقييمه؛
- تطوير نموذج متكامل لقياس الأداء بمؤشرات تتلاءم وخصوصية المؤسسة.

07. المراجع والإحالات:

- الحميري عباس، العزاوي نجم وأرزوقي القريشي. (2015). إدارة الخدمة المدنية والوظيفة العامة. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الخطيب محمد محمود. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- الشريم أحمد علي محمد. (01 جوان، 2017). أثر الحوافز المعنوية والمادية في رفع مستوى الأداء واستمراره في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 06(العدد 06)، الصفحات 124-138.
- الشماع خليل محمد. (2016). مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- بشار يزيد الوليد. (2009). الإدارة الحديثة للموارد البشرية. عمان، الأردن: دار الرؤية للنشر والتوزيع.
- بن خروف جلييلة. (2008/2009). دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات (KANAGHAZ - 2005-2008). مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر.
- بوطورة فاطمة الزهراء، رقام ليندة. (01 سبتمبر، 2020). واقع الأداء المالي لمؤسسة الإسمنت من خلال أبعاد بطاقة الأداء المتوازن خلال الفترة (2015-2016). مجلة المالية والأسواق، المجلد 07(العدد 02)، الصفحات 187-209.
- تايه النعيمي عدنان، فؤاد التميمي أرشد. (2008). التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة". عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- سعودي نادية، بلعجوز حسين. (2017). مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الصفحات 234-248.
- شطارة نبيلة. (2013/2014). فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 03.
- شعبة تسيير المستخدمين لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة. (2021-2022). معلومات عامة عن مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة. المسيلة، الجزائر: شعبة تسيير المستخدمين لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة.
- شنوف شعيب. (2016). المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.
- عامر أبو شندي سعد. (2015). إدارة الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- عبد الرحيم مطر الهيتي خالد. (2005). إدارة الموارد البشرية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عريف عبد الرزاق. (2016-2017). انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم لتجارية وعلوم التسيير. بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم لتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.
- عشي عادل. (2001/2002). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة (2000-2002). كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير. بسكرة - الجزائر: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية - قسم التسيير - جامعة محمد خيضر.
- لسوس مبارك. (2012). التسيير المالي. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.
- ماهر أحمد. (2013). إدارة الموارد البشرية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- محمد صبحي إدريس وائل، محسن منصور الغالبي طاهر. (2009). أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن. عمان، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- نمر حسين نعيم. (2016). التحليل المالي باستخدام الحاسوب. عمان، الأردن: دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع.
- George R.Terry, Stéphan. G Franclin. (1985). les principes du management (Vol. 8 ed). Paris, France: Ed economica.
- Laurent Belanger, André Petit, Jean-Louis Bergeron. (1984). G.R.H une approche globale et intégrée (Vol. 03 impression). Quebec, Canada: ed Gaetan Morin.
- MÉBARKA Abdelli. (2018). L'intégration de la Responsabilité Sociale Afin d'améliorer la performance de l'entreprise (Approche théorique). Al Bachaer Economic Journal, Volume 04(Numero 02).